

# الاعتصامات تدفع شركات نفطية إلى وقف أشغالها في تونس

## خبراء يعتبرون أن القرار يضرب مناخ الأعمال وسمعة البلد الاستثمارية

أعلنت الشركة النفطية النمساوية "أو.أم.في" عن إيقاف أشغالها في تونس بعد أن استحال العمل في ظل تواصل اعتصام الكامور جنوب البلاد ما رفع منسوب الخطر الاقتصادي، واعتبر خبراء أن هذا القرار ضرب مناخ الأعمال وسمعة البلد وزاد من تدهور الاقتصاد الذي يعاني من إشكاليات لا حصر لها.

تونس - أشار قرار الشركة النفطية النمساوية بإيقاف أشغالها في تونس جدلا واسعاً داخل الأوساط الاقتصادية التي اعتبرت القرار ضرباً لسمعة البلد ومناخ الأعمال في ظل مطلبيّة نقابية كبيرة ووضع اقتصادي مازوم تغذيه احتجاجات مستمرة تسببت في تعطيل وتراجع إيرادات الطاقة. ومن المنتظر أن تقوم الشركة النفطية النمساوية "أو.أم.في"، الناشطة بالحقول النفطية بتطاوين جنوب البلاد، بإيقاف موظفيها عن العمل في غضون الأيام القادمة بسبب انقطاع الشركة وبشكل كامل عن الإنتاج لأكثر من شهر.

**شركة "أو.أم.في" تقول إنها ستوقف موظفيها عن العمل في غضون الأيام القادمة في ظل انسداد الأفق**

وقالت الشركة "لقد تمّ اتخاذ هذا القرار في ظل انسداد الأفق مع تواصل اعتصام الكامور، الذي كلف باهظاً"، وفق ما أكدّه المستشار لدى وزير الصناعة والطاقة، حامد مطاوي، لوكالة الأنباء التونسية (وات).

وخلف هذا القرار موجة جدل واسعة داخل الأوساط الاقتصادية التي اعتبرت ذلك إنذاراً خطيراً يضرب سمعة تونس الاقتصادية فضلاً عن ضرب مناخ الأعمال فيها نظراً لما سيعطيه ذلك من انطباع سيء عن ظروف الاستثمار في البلد. وتستمر الاحتجاجات والاعتصامات في الجنوب التونسي ما دفع الشركات

منذ ذلك التاريخ، أصبحت تونس مكوناً هاماً في المنطقة الوسطى من شمال أفريقيا بالنسبة للشركة مع اقتناء النشاط الدولي لـ "بروساغ" في 2003 ودعم موقعها عبر مع اقتناء "بيونيير" و"ميدكو" في 2011. وتتركز نشاطات "أو.أم.في" حالياً على حفر وتطوير البنية التحتية في جنوب تونس.

وتمثل تونس مورداً أساسياً لتغذية مستقبلية ممكنة خصوصاً في مجال الغاز الطبيعي، وفق ما أشار إليه المصدر ذاته. وسبق وأرسلت الشركات الأجنبية النفطية الأخرى الناشطة في المنطقة والمختصرة من وقف الإنتاج طلباً رسمياً لرئيس البلاد، قيس سعيد، للتدخل

وارتفع حجم القروض غير المسددة لصالح المصارف المغربية، نتيجة التأثير السلبي المباشر لتفشي جائحة كورونا على الأوضاع المالية لشريحة واسعة من الزبائن الحاصلين على تمويلات عقارية أو استثمارية، ما راكم عبئاً إضافياً على المصارف.

ووفقاً للمديرية فقد تدخل البنك المركزي من خلال عمليات القروض المضمونة لمدة سنة برسم برنامج دعم تمويل المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، والتي ارتفع متوسط مبلغها إلى 3.1 مليار دولار. وبخصوص تطور معدلات القروض، واصل متوسط المعدل العام تراجعاً خلال الفصل الثاني من سنة 2020 مسجلاً تراجعاً على أساس فصلي بـ 29 نقطة أساس ليبلغ 4.58 في المئة. وشمل هذا التطور معدلات قروض التجهيز يقدر بناقص 31 نقطة أساس إلى 4.21 في المئة، وتسهيلات الخزينة (ناقص 23 نقطة أساس إلى 4.41 في المئة). بالمقابل، شهدت معدلات قروض الاستهلاك والعقار ارتفاعاً بلغ 34 و6 نقاط أساس إلى 7.09 و5.22 في المئة على التوالي.



آخر سيولة متوفرة



خيبة اقتصادية جديدة

وقال العباسي "من الضروري معالجة مواطن الضعف الهيكلية للاقتصاد التونسي من خلال تعزيز الإصلاحات، والتي من بينها تغيير منوال التنمية الاقتصادية والاجتماعية". ولفت العباسي إلى أن "الإصلاحات تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات المرتقبة خلال الفترة المقبلة وخاصة عجز الموارد المالية للبلاد". وأضاف أن "البنك المركزي التونسي سيسهر في السهر على تأمين الاستقرار الكلي باعتباره محمداً رئيسياً لدى صمود الاقتصاد التونسي، وهو ما يتطلب تضامناً وجهود مختلف الأطراف لرفع التحدي والبرهنة على تماسك الاقتصاد المحلي في مواجهة الصدمات".

ومحل الخلاف بين المحتجين والحكومة. وهددت في نص المراسلة التي نشرتها وسائل إعلام محلية، بوقف أنشطتها وطرد "الألاف" من العاملين. وتضم صحراء تطواين ستة حقول نفطية تستثمر فيها شركات أوروبية. وليس في تونس حقول ضخمة لاستخراج النفط والغاز، ولكن سكان تطواين ينتظرون تحقيق تعهدات عقود، وتناهز نسبة البطالة في تطواين 30 في المئة وهي من أعلى المعدلات في البلاد. وسبق ووجه محافظ البنك المركزي التونسي إنذاراً حول وضعية المالية العامة في البلاد نظراً لتقلص قياسي في الإيرادات نتيجة تعطل أكبر

مصادر التمويل المتمثلة في عوائد الطاقة جراء الاعتصامات. وحذرت وزارة الطاقة والمناجم من تواصل تعطل الإنتاج، حيث أكدت حجم الخطورة بإعلانها عدم قدرتها على سداد مزودي الطاقة نظراً لشح موارد الدولة من العملة الصعبة، وتعطل السياحة، وتوقف آلة الإنتاج في الفوسفات ونشاط مجمع الكيماوي، وإيقاف الإنتاج من النفط والغاز. وأكد محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي أن "خطة إنعاش الاقتصاد التونسي لا بد أن تمر أولاً وقبل أي شيء عبر استئناف نشاط الفوسفات والمحروقات، الذي تسبب تعطله في نقص ملحوظ في إيرادات البلاد".

# تزايد مخاوف المركزي الإماراتي من هبوط القدرات الائتمانية

قروض وسلف مضمونة بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة، إضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك. وقال المصرف حينها إن على البنوك المشاركة في الخطة باستخدام التمويل في منح إعفاء مؤقت لزيائنها من شركات القطاع الخاص ومن زبائنها الأفراد، الذين تعرضوا لمخاطر النقص المؤقت في التدفقات النقدية بسبب تفشي فيروس كورونا.

وأشار إلى إجراءات أخرى منها أن المصرف المركزي "سيقوم بتخفيض مبالغ رأس المال التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها مقابل قروضها الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 15 إلى 25 في المئة، وزيادة نسب القرض حالياً على قروض الرهن الممنوحة لمشتري المنازل للمرة الأولى". وأوضح البنك المركزي في بيان أن المشتريين سوف يستفيدون "لأول مرة من كونهم سيكونون مطالبين بدفع قدر أقل من رأس مالهم الخاص عند شرائهم عقاراً للمرة الأولى".

وأكد أنه سوف يراجع الحدود التي تضع سقفاً أقصى لاكتشاف البنوك على القطاع العقاري... فعندما يبلغ الاكتشاف ما يعادل 20 في المئة من محفظة قروض البنوك، مقاسمة بالأسلوب المرجحة بالمخاطر، سيُسمح للبنوك بزيادته إلى 30 في المئة، ولكن سيطلب منها الاحتفاظ بالمزيد من رأس المال". وقال المصرف المركزي إنه أصدر أيضاً لوائح وتعليمات جديدة لدعم الشركات والزبائن المتعاملين بالتجزئة والذين تضرروا بسبب انتشار كورونا.

دبي - رفع مصرف الإمارات المركزي من درجة حذره تحسباً لأي هبوط محتمل في القدرات الائتمانية نظراً للصدمة الاقتصادية الناجمة عن تواصل الأزمة الصحية العالمية والتي تسببت في خسائر كبيرة لكافة القطاعات الاقتصادية. وقال عبدالمحميد محمد سعيد الأحمدي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إن "البنوك المركزية بحاجة إلى التصرف بحذر وبأسلوب تدريجي لتجنب هبوط حاد في القدرات الائتمانية حين تكون اقتصاداتها في مرحلة تعافٍ من أزمة كوفيد - 19".

ونشر البنك المركزي الخميس تعليقاتاً محافظته التي جاءت في كلمة أدلى بها المؤتمر لمحافظة البنوك المركزية في الأسواق الناشئة. وخضع البنك المركزي أسعار الفائدة الرئيسية مرتين هذا العام وأعلن عن حزمة تدابير بقيمة 70 مليار دولار إذ تضررت قطاعات حيوية من اقتصاد البلاد بسبب أزمة فيروس كورونا. وتعليقات المحافظ تكرر لتصريحات مماثلة أدلى بها محافظ البنك المركزي السعودي أحمد الخليفي هذا الأسبوع. ودعا الخليفي إلى الحذر في مواجهة تدهور جودة الأصول في الوقت الذي تتطلع فيه البنوك المركزية إلى نزع الدعم عن اقتصاداتها.

وأظهر مسحاً للشركات أن أوضاع الأعمال في القطاع الخاص غير النفطي في السعودية والإمارات، أكبر اقتصادين في الخليج، تدهورت الشهر الماضي إذ خفضت الشركات الوظائف في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي. وقالت مؤسسة "إي.تش.أس" ماركت العالمية للأبحاث، إن مؤشر مديري المشتريات الصادر عنها رصد تدهور أوضاع القطاع غير النفطي في



عبدالمحميد محمد سعيد الأحمدي  
البنوك المركزية  
بحاجة للتصرف بحذر  
وبأسلوب تدريجي

# تفاقم عجز السيولة في المصارف المغربية

وارتفع حجم القروض غير المسددة لصالح المصارف المغربية، نتيجة التأثير السلبي المباشر لتفشي جائحة كورونا على الأوضاع المالية لشريحة واسعة من الزبائن الحاصلين على تمويلات عقارية أو استثمارية، ما راكم عبئاً إضافياً على المصارف.

ووفقاً للمديرية فقد تدخل البنك المركزي من خلال عمليات القروض المضمونة لمدة سنة برسم برنامج دعم تمويل المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، والتي ارتفع متوسط مبلغها إلى 3.1 مليار دولار.

وبخصوص تطور معدلات القروض، واصل متوسط المعدل العام تراجعاً خلال الفصل الثاني من سنة 2020 مسجلاً تراجعاً على أساس فصلي بـ 29 نقطة أساس ليبلغ 4.58 في المئة. وشمل هذا التطور معدلات قروض التجهيز يقدر بناقص 31 نقطة أساس إلى 4.21 في المئة، وتسهيلات الخزينة (ناقص 23 نقطة أساس إلى 4.41 في المئة). بالمقابل، شهدت معدلات قروض الاستهلاك والعقار ارتفاعاً بلغ 34 و6 نقاط أساس إلى 7.09 و5.22 في المئة على التوالي.

وتكتشف مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المغربية، عن تفاقم حاجات البنوك إلى السيولة خلال شهر يوليو الماضي، لتصل في المتوسط إلى 10.2 مليار دولار، مقابل 10 مليارات دولار في يونيو و9.6 مليار دولار في مايو. وأكدت المديرية لجوء بنك المغرب المركزي في يوليو إلى زيادة حجم عملياته لضخ السيولة التي بلغ متوسطه نحو 11.1 مليار دولار، مقابل 10.5 مليار دولار خلال الشهر الذي قبله.

**10.2**  
مليار دولار احتاجتها المصارف خلال يوليو نتيجة لجوء البنك المركزي إلى زيادة ضخ السيولة

وكتشف مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المغربية، عن تفاقم حاجات البنوك إلى السيولة خلال شهر يوليو الماضي، لتصل في المتوسط إلى 10.2 مليار دولار، مقابل 10 مليارات دولار في يونيو و9.6 مليار دولار في مايو. وأكدت المديرية لجوء بنك المغرب المركزي في يوليو إلى زيادة حجم عملياته لضخ السيولة التي بلغ متوسطه نحو 11.1 مليار دولار، مقابل 10.5 مليار دولار خلال الشهر الذي قبله.